http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1683) السنة السابعة - الأربعاء (23) كانون الأول 2009

مع نهاية العام الحالي

مراقبون: تراجع نسب تنفيذ مشاريع الاعمار والاستثمار باستثناء العقود النفطية

بغداد/ متابعة المدى

شهد العام ٢٠٠٩ تلكؤا في تنفيذ مشاريع الاعمار والاستثماربأستثناء عقود تطوير حقول النفط التي أبرمت مع شركات عالمية في جولتي التراخيص الأولى والثانية.

وقال مراقبون: لم تشهد الجهود على مستوى تأهيل البنى التحتية والقضاء على أزمات البطالة والسكن والقطاع الصحي والتربوي والخدمي تقدماً بسبب غياب الاستقرار الأمني الذي أثار مخاوف المستثمرين، إضافة إلى تراجع أسعار النفط، ما انعكس عجزاً في الميزانية الحكومية.

واضاف المراقبون: على الرغم من تعدد المؤتمرات التي عقدت في الداخل والخارج لتحفيز الاستثمار في العراق، من خلال المغريات التي قدمتها الحكومة للشركات الاجنبية، وآخرها السماح لها بتملك الارض في انحاء البلاد،إلا أن ذلك لم يحقق الكثير، إذ بقيت جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والاستثمارية،على حالها.

ويعزو المراقبون حالة الجمود والانكماش التي شهدها العام ٢٠٠٩ الى هشاشة الوضع الأمني، الأمر الذي جعل الكثير من شركات الاستثمار تتردد في القدوم الى العراق فضلا عن تناقص امكانات الدولة المالية نتيجة تراجع اسعارالنفط ما انعكس على تخصيصات الموازنة العامة للبلاد للعام ٢٠٠٩ وتقليصها بنسبة ٢٧ ٪.

ولم يتغير الوضع المعيشي والخدمي لغالبية العراقيين خلال هذا العام، فلا الكهرباء تحسنت ولا مياه الشرب الصالحة توفرت ولا البنى التحتية أعيدت، فيما شمل التدهور الخدمات الصحية والتربوية وباقي مناحي الحياة الاخرى بشكل لافت.

واوضح مهتمون بالشأن النفطي ان هنالك انخفاض في عائدات النفط، وهي العمود الفقري لمداخيل البلاد من العملات الصعبة والتي تشكل نسبة تزيد على ٩٠ ٪ من الناتج القومي، بينما بقيت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي على حالها، ٧,١٪ و١,٥٪، على التوالي.

وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل أساس فقد واصلت الحكومة طيلة العام الحالي السعي لزيادة صادرات البلاد منه لاجتياز حاجز المليوني برميل، والذي بقي الانتاج يراوح حوله منذ سنوات، فأبرمت وزارة النفط في جولتي التراخيص،الأولى في حزيران الماضي والثانية في كانون الاول الحالي عقود خدمة مع شركات نفط عالمية لتطوير واستثمار العديد من الحقول النفطية.

وتنافس على هذه التراخيص أكثر من ٤٥ شركة نفطية عالمية في مقدمها شل الانكليزية الهولندية،وإكسون موبيل الأميركية، وتوتال الفرنسية، وبريتش بتروليوم البريطانية في الجولة الاولى، وشل وبيتروناس الماليزية، وائتلاف شركتي لوك اويل الروسية وستات اويل هايدرو النروجية في جولة التراخيص الثانية التي جرت يومي ١١ و١٢ من الشهر الحالي.

ومن أبرز الحقول النفطية التي شملتها عقود التراخيص، حقل مجنون العملاق الواقع على حدود العراق الشرقية مع إيران، والذي فاز به ائتلاف شركتي شل وبيتروناس، وحقل "غرب القرنة ٢"، جنوب العراق الذي يقدر مخزونه النفطي بنحو ١٢,٨٧٦ مليار برميل، وفاز به ائتلاف شركتي لوك اويل وستات اويل، فضلا عن حقول أقل أهمية هي الزبير والرميلة وغراف والقيارة والحلفاية وبدرة ونجمة التي فازت بها شركات أخرى.

وستحصل هذه الشركات بموجب هذه العقود البالغة مدتها ٢٠ عاما على رسوم تتراوح بين ١,١٥ -٥,٥ دولار لكل برميل منتج.

وتهدف هذه العقود مجتمعة إلى رفع إنتاج العراق الى٤,٧٦٥ ملايين برميل يوميا خلال خمس سنوات، بينما يتمثل الهدف النهائي برفع الانتاج الى ١١,١٤ مليون برميل يوميا، متجاوزا بذلك انتاج روسيا، ثاني أكبر منتج في العالم بعد السعودية، التي تنتج ١٢,٥ مليون برميل يوميا.

ويساهم زيادة الإنتاج في تحسين مداخيل الحكومة، ويمكّنها من الإنفاق على مشاريع التنمية، إضافة إلى سعيها لاستثمار سريع للاحتياطي النفطي الهائل للبلد والبالغ ١١٧ مليار برميل، والذي يؤهله لتبوأ المرتبة الثالثة بعد السعودية وإيران، فضلا عن امتلاكه احتياطياً من الغاز الطبيعي يقدر بـ٧٧٥ مليار متر مكعب، أي ما يعادل ٧,٢٪ من مجمل الاحتياطي العربي و١,٢٪ من الاحتياطي العالمي.

ويرى خبراء اقتصاديون أن إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي لن يتحقق الا باستقرارالوضع الأمني وارتفاع معدلات صادرات النفط لزيادة العائدات المالية الضرورية لتحقيق انتعاش اقتصادي حقيقي، وأن أي تقدم على هذا الطريق سيكون مرهوناً بمدى قدرة الحكومة العراقية على رفع سقف الانتاج النفطي وتحقيق الأمن.

وعلى مستوى الموازنة العامة للدولة، وضع العجز، الذي بلغ ٢٧٪ هذا العام، الحكومة أمام خيارين، إما الإسراع في تطوير القطاع النفطي لزيادة الصادرات والمداخيل، وإما الانصراف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية في محاولة لإيجاد مصادر تمويل جديدة.

ومع أن الحكومة سعت لتحقيق هذين الهدفين مجتمعين، لكن يبدو أنها مضطرة لاعتماد الخيار الأول بسبب التحديات الكبيرة التي يفرضها التدهور الأمني.

وما زاد في التأثير سلباً على الاقتصاد العراقي، تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ نهاية العام ٢٠٠٨، إذ تسبب هبوط أسعار النفط من ١٥٠ دولارا للبرميل الواحد أواسط ذلك العام إلى ما بين ٥٠- ٧٨ دولارا خلال العام ٢٠٠٩، وتراجع صادراته إلى ١,٩ مليون برميل، في إرباك الميزانية العامة، وبإعادة النظر فيها مرات عدة، بسبب تراجع الإمكانيات المالية للحكومة، التي كانت اعتمدت، عند احتسابها موازنة العام سعرا تقديريا لبرميل النفط هو ٦٢,٥ دولارا، ما الحق ضررا فادحا بمخططات إعادة الأعمار في البلاد.

وعملت الحكومة، من أجل سد العجز في الموازنة، على تدوير المبالغ الفائضة من موازنة العام ٢٠٠٨، والبالغة نحو ١٥ مليار دولار، ما أسهم في أبعاد شبح أزمة مالية حادة، وساعد في ذلك انتعاش أسعار النفط في السوق العالمية (٧٠- ٧٧ دولارا للبرميل) خلال الاشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٩.

وجاء تراجع عائدات العراق المالية من النفط في وقت قدرت كلفة إعادة الاعمار حتى نهاية العام ٢٠١٠ بنحو١٨٧ مليار دولار، يسد التمويل المحلي نسبة ٤٢٪، بينما يفترض إن يغطي بقيتها الاستثمار الأجنبي والقروض والمنح الخارجية.

وعلى صعيد ديون وتعويضات حرب الخليج الأولى جراء غزو الكويت في العام ١٩٩٠، فإن بغداد، ورغم نجاحها في إطفاء أو تقليص حجم مديونيته لدول العالم بنسبة ٨٠ ٪ وفق اتفاقية نادي باريس، إلا انه عانى خلال العام ٢٠٠٩ من عبء التعويضات المادية المترتبة على غزو الكويت.

وتستنزف هذه التعويضات جزءا من موازنة العراق الذي دفع ملياري دولار خلال العام الحالي للكويت، التي فشلت كل محاولات بغداد لإقناعها بإسقاط ما تبقى من هذه التعويضات، والتي تقدر بنحو ٢٥ مليار دولار، والتي تقتطع سنوياً من عائدات النفط.

وشهد العام تقدما على صعيد النشاط المصرفي رغم ضعف الوعي بهذا القطاع في العراق وتركيز المصارف على المعاملات والخدمات المصرفية الداخلية، وغياب المؤسسات الساندة للنظام المصرفي كشركات التأمين على الودائع والقروض ومكاتب الاستشارات المصرفية.

كما شهد العراق للمرة الأولى في العام ٢٠٠٩، افتتاح سبعة فروع ومكاتب للمصارف العربية والأجنبية وهي: المؤسسة العربية المصرفية، بيبلوس اللبناني، ملي ايران، المصرف الزراعي التركي، بنك بيروت والبلاد العربية، بنك انتركونتنال اللبناني، ومكتب تمثيل لبنك الاسكان الاردني.

كما أنشئت ثلاث مؤسسات للجهاز المصرفي، فيما تعتزم الحكومة في العام ٢٠١٠ تفعيل دور مصارفها التخصصية العراقية/الصناعي، الزراعي التعاوني، العقاري، وتحويل مهامها من مصارف شاملة الى مصارف اختصاصية وفق الأهداف الأساسية التي انشئت من أجلها.

خط بري لنقل العراقيين الراغبين في العودة من القاهرة

بغداد/ المدى

أعلنت الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود بوزارة النقل عن تسيير خط بري من القاهرة إلى بغداد عبر عمان لنقل العراقيين الراغبين بالعودة إلى بلدهم. وذكر بيان أصدرته الوزارة بحسب راديو دجلة: أن المرحلة الأولى ستكون من القاهرة إلى عمان عبر عبارات شركة الجسر العربى للملاحة البحرية وحافلات (جت) الأردنية وشركة الجسر العربى هى شركة عراقية مصرية أردنية مشتركة. واوضح البيان أن المرحلة الثانية ستتم عن طريق حافلات الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود من عمان إلى بغداد. وبين البيان أن هذا الاستئناف جاء نتيجة توقيع وزير النقل عامر عبد الجبار للاتفاقية العراقية الأردنية، وبالتنسيق مع الحكومة المصرية بهدف التخفيف عن كاهل العراقيين العائدين. واكد البيان أن المباحثات مازالت جارية مع السفارة المصرية لتأمين حصول العراقيين على تأشيرة دخول إلى القاهرة أسوة بما تم التوصل إليه من اتفاق مع الجانب الأردنى.

النفط تنفي طرح جولة تراخيص ثالثة .. والاسعار تتجاوز٧٠ دولارا

بغداد/ المدى

نفى وزير النفط حسين الشهرستاني عزم الوزارة طرح جولة مناقصات نفطية ثالثة. فيما اكد انه لا يتوقع زيادة كبيرة في انتاج النفط على مدى العامين المقبلين.

وقال الشهرستاني ان سعر النفط بمعدل ٧٠ دولارا للبرميل يكون معقولا حتى للمنتجين من أصحاب تكاليف الانتاج المرتفعة،متوقعا أن لايشهد انتاج العراق زيادة كبيرة العام المقبل ولا حتى في عام ٢٠١١.

في غضون ذلك رحب السفير العراقي لدى الأمم المتحدة حامد البياتي بقرار مجلس الأمن الدولي تمديد إجراءات إيداع عائدات النفط في صندوق تنمية العراق عاماً كاملاً.

وقال البياتي بحسب قناة "الحرة" إن الحكومة العراقية تدرس التدابير التي سيتم بموجبها نقل إدارة العائدات النفطية بعد عام من الآن إلى العراق، وإنها ستقدم تقريراً مفصلاً حول الإجراءات الكفيلة بذلك.

وشهدت الجلسة إشادة بجهود الحكومة العراقية وتشديدا على أهمية عودة العراق إلى مكانته الدولية قبل اتخاذ هذا القرار في بداية التسعينيات. ودعا مجلس الأمن العراق إلى البدء بالتحضير إلى ما بعد التمديد.

وترحب بغداد بتمديد إجراءات إيداع عائدات النفط في صندوق تنمية العراق لما يتضمنه من حماية لعائدات العراق النفطية من الملاحقات القضائية من المتضررين من الاجتياح العراقي للكويت.

الى ذلك قالت منظمة أوبك امس الثلاثاء ان متوسط أسعار سلة خاماتها القياسية ارتفع قليلا الى ٧١,٨٨ دولاراً للبرميل من ٧١,٧٨ دولاراً السعر السابق.

وتضم سلة أوبك ١٢ نوعا من النفط الخام وهي خام صحارى الجزائري وجيراسول الانجولي والايراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي وخام التصدير الكويتي وخام السدر الليبي وخام بوني الخفيف النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام مربان الاماراتي وخام ميري الفنزويلي واورينت الاكوادوري.

خطة لتوفير المنتجات النفطية خلال زيارة عاشوراء في كربلاء

كربلاء/ وكالات

كشف مدير فرع المنتجات النفطية في محافظة كربلاء حسين مجيد الخرسان، ان هنالك خطة خاصة بالزيارة المليونية من اجل تجهيز المواكب والهيئات الحسينية بمادتي الغاز والنفط الابيض.

وقال الخرسان بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) ان" فرع المحافظة للمنتجات النفطية سيقوم بتجهيز كل موكب بـ(٢٢٠) لتراً من مادة النفط الابيض اما بخصوص مادة الغاز السائل فسيتم تزويدهم حسب الحاجة، مشيراً الى انه تم الاتصال بالشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية وهيئة الفرات توزيع الفرات الاوسط لغرض تأمين المنتجات النفطية الى كربلاء".

واضاف الخرسان ان" مستودع السدة سيكون رافدا رئيسيا للمحافظة بالمنتوج بالاضافة الى مستودعات المحافظات الجنوبية، لافتا الى انه تم التنسيق مع قيادة العمليات من اجل تسهيل مرور الشاحنات التي تحمل المنتجات النفطية للمدينة،موضحا ان منتسبي الفرع سيكون دوامهم ١٠٠٪ ولمدة ٢٤ ساعة".

مبيعات البنك المركزي تصل الى ١٥٨ مليون دولار

المدى/ وكالات

اغلق البنك المركزي العراقي امس الثلاثاء مزاده اليومي لبيع وشراء العملة الاجنبية والدولار بارتفاع مستوى مبيعاته من الدولار الى ١٥٨ مليون و٤٠٣ الف دولار بعد ان حقق ارتفاعاً في جلسته السابقة ليصل الى ١٥٥ مليون و٢٧٠ الف دولار وبسعر مستقر للصرف بلغ ١١٧٠ دينار لكل دولار.

وذكر البنك المركزي في نشرته اليومية ان المجموع الكلي لمبيعاته من الدولار توزعت بين ٦ مليون و٨٠٠ الف دولار تعاملات نقدية سددها البنك نقداً وبسعر ثابت للصرف بلغ ١١٨٣ ديناراً بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ ديناراً لكل دولار و مبالغ محولة خارج العراق بلغت ١٥١ مليون و٦٠٣ الف دولار حولها البنك نقداً بسعر ثابت للتحويل بلغ ١١٧٣ ديناراً بضمنها عمولة البنك البالغة ٣ دنانير لكل دولار.

ولم تقدم المصارف الـ ١٥ المشاركة في المزاد اي عروض لشراء الدولار، علماً ان البنك المركزي العراقي يتقاضى عمولة قدرها (١٣) ديناراً لكل دولار مع خصم (٨) دنانير لكل دولار عن المبالغ المشتراة.

الزراعة تشارك في اجتماع اللجنة العراقية المشتركة في روما

بغداد/ وكالات

شاركت وزارة الزراعة في اجتماع وفد اللجنة العراقية المشتركة الذي عقد في روما برئاسة وزير الخارجية هوشيار زيباري.

وذكر مصدر اعلامي في الوزارة بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي/ واع) ان" نائب رئيس اللجنة – مستشار وزارة الزراعة فيصل رشيد ناصر افاد بان الاجتماع تضمن محوراً حول آفاق التعاون الزراعي بين البلدين والذي يهدف إلى تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي من خلال تدريب كوادر وزارة الزراعة وتخصيص زمالات ضمن ما مخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفي مختلف الاختصاصات الزراعية،.

واوضح المصدر انه تم الاتفاق المبدئي على توريد الآلات والمعدات الزراعية لتجهيز المزارعين وفق الآليات المتبعة ومن مبالغ القرض الايطالي الزراعي البالغ (٦٠) ستين مليون يورو، كما طرح الوفد الايطالي إمكانية تقديم قروض ميسرة للجهات الزراعية من خلال تجهيزهم بالمعدات الحقلية للمساهمة في تطوير الواقع الزراعي في العراق".

ولفت الى ان الاجتماع التالي سيعقد في بغداد للمصادقة على الأجهزة والمعدات التي ستورد للقطاع الزراعي، بما في ذلك اللقاحات والأدوية البيطرية، الذي سيعقد خلال شهر آذار المقبل على ارض معرض بغداد الدولي.

سوق الاوراق المالية يفتتح جلسته على (٧٨) شركة

بغداد/ المدى

افتتح سوق العراق للاوراق المالية جلسته التداولية امس الثلاثاء على (٧٨) شركة مسجلة. وذكر مصدر اقتصادي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) ان" جلسة سوق الاوراق المالية شارك خلالها (٧٨) شركة من العدد الجمالي البالغ عددها (٩٣) شركة فيما لا تزال هناك (١٥) شركة هي خارج تداولات جلسة اليوم وان جميع هذه الشركات الـ(٧٨) مسجلة في سوق الاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية ولها حق الدخول في جميع جلسات السوق،مضيفا ان الـ(٧٨) شركة هي من جميع القطاعات والمصارف والفنادق والتأمين والاستثمار والخدمات كما ويتضح من المؤشرات الاولية للتداول تنافس القطاعات قطاع الفنادق والمصارف والصناعة في عرض اسهمها ضمن الشركات المتداولة حيث استطاع قطاع الصناعة والمصارف ما يقارب (٢٠) طبقة شراء للاسهم".

ارتفاع سعر الذهب في التعاملات الاسيوية

المدى/ وكالات

تعافت اسعار الذهب في التعاملات الاسيوية امس الثلاثاء من أدنى مستوياتها في أكثر من ستة اسابيع لكن قوة الدولار الامريكي تقيد مكاسب المعدن النفيس وسط تعاملات ضعيفة قبل موسم العطلات.

وصعد سعر الذهب للمعاملات الفورية ٠,٣ في المئة الى ١٠٩٥,٨٠ دولاراً للاوقية (الاونصة) مقارنة مع ١٠٩٢,٨٥ دولاراً عند الاغلاق في سوق نيويورك.

وهبط سعر الذهب يوم امس الاول الاثنين الي ١٠٨٩,٨٥ دولاراً وهو أدنى مستوى له منذ السادس من تشرين الثاني.

وارتفعت العقود الاجلة للذهب ٠,١ في المئة الي ١٠٩٦,٩٠ دولار للاوقية مقارنة مع ١٠٩٦,٠٠ دولارا عند التسوية.

العراق رابع دولة في انتاج الغاز عالميا

أبو ظبي/ احمد جمال

في حين أن العالم يجتمع في كوبنهاغن لمناقشة واعتماد طريقة للمضي قدماً نحو تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، نرى العراق، وخاصة محافظة البصرة، تواجه زيادة هائلة محتملة في انبعاثات غازات الدفيئة.

وإن معظم حقول النفط العراقية، وتقريباً جميع الحقول الواقعة في محافظة البصرة، لديها كميات هائلة من الغاز المصاحب. ومما لا شك فيه أن خطط زيادة إنتاج النفط في العراق سوف تؤدي إلى زيادة الكمية الإجمالية لانبعاثات غازات الدفيئة. ومع ذلك، فإن القرار بيد العراق لتخفيف انبعاثات الكربون إلى أدنى حدّ ممكن، فهذا أمر يمكن تحقيقه طالما أن العراق قادر على احتجاز واستخدام كل الغاز المصاحب في حقول النفط، والذي يتم حالياً حرقه في معظم الأحيان.

لكن المعضلة هي أن العراق بحاجة لزيادة إنتاج النفط، لأن النفط هو المصدر الأول لمداخيله وإيراداته، وهذه الإيرادات قد تساعد على تحقيق الاستقرار في البلاد. وفي الوقت نفسه، فإن زيادة إنتاج النفط سوف تزيد من إنتاج الغاز المصاحب. ونظراً لعدم وجود مرافق كافية لاحتجاز هذا المورد، فإنه سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الحرق وفي انبعاثات غازات الدفيئة. وهذا ليس فقط أمراً يضرّ البيئة، ولكنه يعتبر أيضاً هدراً لمورد ذي قيمة عالية.

إن العراق يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين البلدان التي توجد فيها أكبر كميات من الغاز الذي يتم حرقه (حسب بيانات البنك الدولي ٢٠٠٨). فبعد روسيا ونيجيريا وإيران، يعتبر العراق أحد أضخم مصادر الانبعاثات. وإذا لم تكن خطط زيادة إنتاج النفط مصحوبة بعمليات مناسبة لاحتجاز الغاز، فإن العراق يمكن أن يرتفع بسرعة ضمن هذه القائمة ويحتل المرتبة الثانية فيها. ولا سيما أن روسيا ونيجيريا قد وضعتا مسبقاً خططاً لتخفيض معدلات حرق الغاز لديهما، وهما تحصلان على دعم من "المبادرة العالمية لتخفيض حرق الغاز" التابعة للبنك الدولي. لقد أبدى العراق اهتماماً بالانضمام إلى هذا المشروع، ولكنه يحتاج للكثير من التخطيط على مستوى البلد كله، مع تطوير للسياسات اللازمة.

هذا وقد أظهرت بيانات العام ٢٠٠٦ أن العراق يصدر انبعاثات تناهز ٩٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ في السنة، وهذا رقم لا يزال بعيداً عن البلدان الأكثر استهلاكاً للطاقة مثل الولايات المتحدة والصين والهند، وأقل من معظم الاقتصادات الأوروبية. ومع ذلك، ففي حين أن الاقتصادات الغربية دأبت منذ فترة طويلة على مناقشة وتنفيذ أساليب (ليست دائماً فعالة) للحدّ من الآثار البيئية لثاني أكسيد الكربون، فإن العراق لا يزال على الجانب الآخر من الطيف، لأنه بحاجة لارتفاع هائل في إنتاج الطاقة من أجل تلبية الاستهلاك الداخلي. ولتخفيض معدلات انقطاع التيار الكهربائي التي تحدث بشكل متكرر في محافظة البصرة، يحتاج العراق إلى وقود فعال وموثوق لتشغيل محطات توليد الكهرباء. وهذا الوقود جاهز ومتوفر، ولكن يتم إهداره بلا داع من خلال عمليات حرق الغاز. إن الغاز هو أقل الوقودات احتواءً للكربون بين جميع مصادر الهيدروكربونات غير المتجددة. وإنها لمفارقة أن نرى العراق يهدر الكثير من هذا الوقود، بينما يستورد السلع والمنتجات الهيدروكربونية الأخرى (مثل غاز البترول المسال).

من الضروري أن يقوم العراق بتطوير خطط للاستفادة من حرق الغاز بصورة فعالة. إن تطوير السياسة المناسبة هو مجرد جانب واحد من المسألة، ولكن الأهم من ذلك أن إعادة تأهيل المنشآت الحالية لاحتجاز ومعالجة الغاز، فضلاً عن بناء منشآت جديدة، هي أمور باتت أكثر إلحاحاً، إذ أن إعادة تأهيل المرافق القائمة سوف تسمح حتماً باحتجاز جزء من الغاز المصاحب والاستفادة منه في الحقول العملاقة في غرب القرنة والرميلة والزبير. وللقيام باحتجازه كله والاستفادة منه، ينبغي تطوير منشآت حديثة للغاز تكون مخصّصة لهذا الغرض، ويمكن لشركات جديدة أن تساعد في احتجاز الغاز المصاحب ومعالجة هذه المشاكل المتمثلة في احتجاز الغاز، وإعادة تأهيل وبناء مرافق جديدة، ومعالجة الغاز ونقله عبر أنابيب إلى محطات توليد الكهرباء، وإلى غيرها من المراكز الصناعية والمجمعات السكنية، مع القيام في الوقت نفسه بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، ووقف استيراد غاز البترول المسال.

إن البيانات التقديرية لعمليات الحرق تشير إلى أن نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب قياسي يتم إهدارها يومياً، وهذا الرقم يعادل تقريباً ٢٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة. ولتوضيح هذه الأرقام، فإن ٢٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون يعادل الانبعاثات من حوالي أربعة ملايين سيارة ركاب في السنة.

لقد تم مسبقاً احتجاز نحو ١٣٠ مليون قدم مكعب قياسي من الغاز يومياً عن طريق سلسلة من محطات توليد الكهرباء الصغيرة، مع نطاق صغير لإعادة تأهيلها، ومع تغييرات طفيفة في المحطات وخطط لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة، ما أدى إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الإجمالية بنسبة تقارب ٢٠٪. أما اليوم، ومع عقود التراخيص الأولى التي منحت مسبقاً، وخطط مواصلة زيادة إنتاج النفط، فإن الإنتاج المقدّر للغاز المصاحب في الحقول يمكن أن يصل إلى ٢,٥٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم، وفقاً لتقديرات تستند إلى مراحل الإنتاج الثابت المطلوبة التي تتضمن كمية الغاز المستمدة من أدنى شروط الترخيص المرجعية.

لا توجد في الوقت الحالي مرافق أو منشآت تستطيع أن تحتجز وتستفيد من هذه الكمية الإضافية من الغاز. وإذا لم يتم احتجاز هذا الغاز، فإن صافي الانبعاثات عندئذ يمكن أن يصل إلى ما يقرب من ٧٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وفقط من حقول غرب القرنة والرميلة والزبير في محافظة البصرة.

هناك أيضاً فرصة لاحتمال تطبيق آليات المتاجرة على أساس بروتوكول كيوتو "القديم"، فكل طن من ثاني أكسيد الكربون يتم حفظه، يمكن تحويله الى "شهادات خفض الانبعاثات"، التي يمكن أن تساعد على الاستثمارات الضرورية اللازمة لإخماد عمليات الحرق. ومن خلال إعادة تأهيل المنشآت الحالية للغاز وتطوير منشآت جديدة إضافية، فإن العراق بشكل عام ومنطقة البصرة بشكل خاص ستكون لديها فرصة فريدة لوضع اللبنات الأولى لاحتجاز مورد قيّم جداً والاستفادة منه بأفضل طريقة ممكنة.